وهو غير موجود في الكتب. وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب ولكن قسته على ما قرأت
به إذ لا يمكن فيه الأداء عند عدم الرواية في النقل والنص وهو الأقل. قال
المحقق ابن الجزري. وقد زل بسبب ذلك قوم وأطلقوا قياس ما لا يروى على ما روي
وما له وجه ضعيف على الوجه القوي كأخذ بعض الأغبياء بإظهار الميم المقلوبة عن
النون والتنوين. وقطع بعض القراء بترقيق الراء الساكنة قبل الكسر والياء
وإجازة بعض من بلغنا عنه ترقيق لام الجلالة تبعا لترقيق الراء من ذكر الله الى غير
ذلك مما تجده في موضعه ظاهرا في التوضيح. بينا بالتصحيح. مما سلكنا فيه طريق
السلف. ولم نعدل فيه إلى تمويه الخلف. ولذلك منع بعض الأئمة تركيب القراآت
بعضها ببعض. وخطأ القارئ بها في السنة والفرض. قال الإمام أبو الحسن علي بن
محمد السخاوي في كتابه جمال القراء وخلط هذه القراآت بعضها ببعض خطأ
اهـ. وقال السيوطي في الإتقان الذي تحرر لي أن القراآت أنواع. الأول المتواتر
وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم. مثاله ما اتفقت الطرق في
نقله عن السبعة. وهذا هو الغالب في القراآت. الثاني المشهور. وهو ما صح سنده
بأن رواه العدل الضابط عن مثله وهكذا ووافق العربية ووافق أحد المصاحف
العثمانية سواء كان عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين
واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط. ولا من الشذوذ إلا أنه لم يبلغ درجة
المتواتر. مثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة فرواه بعض الرواة عنهم
دون بعض. ومن أشهر ما صنف في هذين النوعين التيسير للداني والشاطبية وطيبة
النشر في القراآت العشر. الثالث الآحاد. وهو ما صح سنده وخالف الرسم
أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور فلا يقرأ به. من ذلك ما أخرجه الحاكم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)